## الفصل الثالث: الفكر الاقتصادي في العصر الحديث

- **المحاضرة الأولى**: الفكر الاقتصادي التجاري
- **المحاضرة الثانية**: الفكر الاقتصادي الطبيعي
- **المحاضرة الثالثة**: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي
- **المحاضرة الرابعة**: الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله
- **المحاضرة الخامسة**: الفكر الاقتصادي الاشتراكي
- **المحاضرة السادسة**: الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية الألمانية

**المحاضرة السابعة**: الفكر الاقتصادي الحدي (النيوكلاسيكي)

## الفصل الثالث: الفكر الاقتصادي في العصر الحديث

**المحاضرة الأولى**: الفكر الاقتصادي التجاري

### الرأسمالية التجارية–المدرسة التجارية (منتصف القرن **15 ومنتصف** القرن **18**).

ظهر في أوروبا منذ منتصف الخير من القرن الخامس عشر تيار جديد من الأفكار الاقتصادية أطلق عليها مؤرخ الفكر الاقتصادي اسم " مدرسة التجاريين" او " الفكر المركن تالي MERCANTILISM " وضمنت تلك المدرسة كتابا تخصصوا في البحث الاقتصادي الى جانب بعض السياسيين ورجال الاعمال ولقد ظهرت أفكارهم بداية في بريطانيا وهولندا وفرنسا ثم امتدت الى بعض الدول الأوروبية الأخرى مثل اسبانيا وخضعت لتطور طويل الجدل حتى تبلورت الى مجموعة من الأفكار المشتركة الى إطار موحد طلق عليه مذهب مدرسة التجاريين.

**أولا–نشأة عصر الرأسمالية التجارية**: كانت هناك عوامل عديدة قد مهدة لانهيار النظام الاقطاعي ولقد ظهر بشكل ملموس في أواخر القرن 14، ومن اهم تلك العوامل:

**1–هروب رقيق الأرض**: من الاقطاعيات الى المدن حيث كان يتمركز الصناع والتجار. وكان هروبهم هذا هو العامل الداخلي الرئيسي وراء انهيار نظام الاقطاع. حيث كان رقيق الأرض يمثلون القاعدة الهرمية العريضة للنظام الاقطاعي.

**2–اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي**: الذي كان متقدما اقتصاديا وقتها (في اعقاب الحروب الصليبية، واكتشاف طريق مواصلات بحرية جديدة) طريق رأس الرجاء الصالح، واكتشاف العالم كولومبس للقارة الامريكية 1493 التي كانت غنية بالذهب والفضة–كل ذلك ساهم في ازدياد أهمية التجارة الخارجية ونموها من الشرق الأوسط والاقصى وزيادة ثراء طبقة التجارة وزيادة نشاطهم التجاري والمالي داخل بلادهم مما ساهم بدوره في تفتيت قوة النظام الاقطاعي الباقية حيث سعى التجاريون الذين كان نفوذهم يتزايد تدريجيا الى تحرير المدن من سيطرة الاقطاعيين.

ولقد صاحب تلك التغييرات ظاهرة تزايد تدفق الذهب والفضة الى أوروبا وعلى الأخص اسبانيا والبرتغال (اللتان اكتشفتا أمريكا) وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا التي كانت أكثر تقدما من الدول الأوروبية الأخرى ومن ثم كان يزيد

طلب الدول الأخرى على منتجاتها. ولقد أدت تلك الظاهرة (تدفق الذهب والفضة) بدورها الى ارتفاع عام في الأسعار خلال القرن 16 فتميزت تلك الفترة بما يعرف باسم" ثورة الأسعار".

**3-ظهور ما يسمى ب " حركة النهضة"**: حيث التقت مصالح التجار مع الملوك في القضاء على اسياد الاقطاع فتعاونوا على تحقيق ذلك فقد تمثلت مصلحة التجاريين في زيادة استقلال مدنهم عن امراء الاقطاع، بينما كانت مصلحة الملوك تتمثل في تدعيم ملكهم والقضاء على سلطات هؤلاء الامراء، وكنتيجة لهذا التعاون بين التجاريين والامراء تم القضاء على سلطات امراء الاقطاع في المناطق المختلفة وتحرير المدن الأوروبية من سيطرتهم تدريجيا وظهر الدولة بمعناها الحديث كجماعة تخضع لسلطة مركزية واحدة يرأسها حاكم واحد هو الملك وتتميز بمصالحها المستقلة عن بقية الدول الأخرى.

1- **التجأ التجار الى الصناعة لخدمة التجارة:** مما أدى الى ظهور طبقة هي طبقة العمال، ومما هو جدير بالذكر ان ذلك النظام بعد ان اتضحت معالمه في النصف الثاني من القرن الخامس عشر سمي باسم" النظام الرأسمالي" ولما كانت التجارة النشاط الرئيسي لهذا النظام بينما كانت الصناعة تابعة للتجارة وفي خدمتها، لذا فقد اطلق على الرأسمالية ( هذه الفترة) الرأسمالية التجارية، نظرا لأن الرأسمالية التجارية هذه قد اقترنت بوضع التنظيمات التي تكفل تحقيقا اكبر ربح ممكن للتجار فقد نعتت تلك الرأسمالية للتجارية أيضا ب" الرأسمالية التنظيمية" وذلك تمييزا لها عن الرأسمالية الصناعية التي ظهرت بعد ذلك والتي كانت تتميز بتطبيق الحرية الاقتصادية وبعدم تدخل الدولة. ولقد استمرت " الرأسمالية التجارية" او" الرأسمالية التنظيمية" الى منتصف القرن الثامن عشر حيث حلت محلها الرأسمالية.

**ثانيا- أسس الفكر الاقتصادي للتجاريين:** لم يتميز فكر التجاريين بالفكر الاقتصادي الواسع او المتعمق، لكنهم حاولوا تحديد بض الظواهر الاقتصادية من خلال إيجاد بعض إجابات حول تساؤلات مختلفة من أهمها: مهي الثروة؟ وكيف يمكن تزايدها؟ وكيف يمكن توزيع الثروة بين البلدان المختلفة على مستوى العالم كله؟ وما هو سبب ارتفاع مستوى الأسعار الذي كان يمثل ظاهرة عامة في بلاد أوروبا؟ وما هو الأثر المتوقع لتلك الظاهرة من الارتفاع؟ وللإجابة عن تلك الأسئلة قدم التجاريون بعض الأفكار التي تكون فلسفتهم العامة والتي تتلخص في الآتي:

1- **يجب ان تكون الدولة قوية:** ويجب ان يكون الهدف من النظام الاقتصادي هو تحقيق تلك القوة ولهذا فلقد سمية نظرية التجاريين بنظرية" الاقتصاد للقوة".

2- **الثروة هي اهم ما يحقق قوة الدولة:** وتقدمها الاقتصادي لذلك يجب ان تسعى الدولة لتنمية ثروتها لتحقيق تلك القوة، ويكون ذلك على أساس السعي لزيادة ما تملكه من معادن نفسية وعلى وجه خاص من الذهب والفضة.

3- **اعتبر التجاريون ان الثروة الكلية في العالم ثابتة:** ومن ثم فإنهم يرون ان ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة انما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها، لذا فقد دعى التجاريون في كل بلد بأن يسعى بلدهم للحصول على الذهب والفضة من البلاد الأخرى. ومن هنا نلاحظ ان نظريتهم تتسم بالطبع الوطني والاستعماري في نفس الوقت.

4- **نظريتهم الكمية في قيمة النقود:** ولقد وضع أسس، تلك النظرية جان بودان عام 1568 حيث أشار الى ان ارتفاع الأسعار انما يرجع الى زيادة كمية النقود التي دخلت الدول الأوروبية على اثر زيادة تدفق الذهب والفضة اليها من قبل العالم الجديد. وترى النظرية أيضا ان التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار تتوقف على تغيرات كمية النقود، فإذا زادت كمية النقود ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود، واذا انقصت كمية النقود انخفضت الأسعار التي تؤدي دورها الى ارتفاع القوة الشرائية للنقود. ولقد نشأت تلك النظرية للكشف عن السبب الحقيقي لارتفاع الأسعار التي مثلت ظاهرة عامة في كافة البلدان الأوروبية في عهد التجاريين، وسميت النظرية التي وضعها جان بودان في هذا الصدد باسم " النظرية الكمية في قيمة النقود"، تلك النظرية التي لعبت دورا هام فب الفكر الاقتصادي اللاحق وظلت مأخوذا بها حتى منتصف القرن العشرين.

5- **النظام الاقتصادي الذي ساد العديد من دول أوروبا:** وهي إنجلترا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وبلاروسيا وأجزاء من إيطاليا وروسيا وكانت سياسة التجاريين **تقوم على تدخل الدول** في كل جوانب النظام الاقتصادي اتقاء لتضارب المصالح الشخصية بعضها بعض على اعتبار ان تدخل الدولة-في نظرهم-يؤدي الى تحقيق التوافق والانسجام (بين أوجه النشاط الاقتصادي الذي يساهم بفعالية في تحقيق الثروة الوطنية التي تكفل-في نظرهم-تحقيق قوة الدولة.

**ثالثا–سياسات التجاريين:** وفيما يلي اهم مكونات سياسة التجاريين فيما يتعلق بالمعادن النفسية والميزان التجاري والزراعة والصناعة.

1– **سياسة التجاريين في المعادن النفسية:** اعتبر التجاريون المعادن النفسية وخاصة الذهب والفضة الثروة الحقيقية والوسيلة الوحيدة لتحقيق قوة الدولة في الميدان الدولي، حيث يمكن استخدام تلك المعادن النفسية في الحصول على حاجاتها من سلع حربية ومواد أولية وغيرها، لذا فقد كان الهدف الأساسي للسياسة التجارية هو الحصول على أكبر قدر من المعادن النفسية من الذهب والفضة. ولتحقيق ذلك الهدف الجوهري دعت السياسة التجارية الى استغلال كل الذهب والفضة من مناجم الدول، فإن لم تتوافر لديها منام تلك المعادن النفسية او اذا لم تتوفر لدى الدولة الكميات الكافية من تلك المعادن فقد شجعت سياسات التجاريين الدولة على الحصول على ما تحتاجه من معادن نفسية من الخارج بالقوة، أي عن طريق الاستلاء على المناطق الغنية بها ( او عن طريق التوسع في التجارة الخارجية القائم على زيادة الصادرات) لاستجلاب تلك المعادن الى داخل الدولة ( والحد من الواردات) للإقلال من المتسرب من تلك المعادن الى خارج الدولة. وإذا كان ذلك المبدأ العام لسياسة التجاريين، فقد كانت السياسات المطبقة لتحقيقي ذلك المبدأ تختلف من دولة أوروبا الى أخرى. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات التي تطبق في هذا الصدد وهي: السياسة الإسبانية، السياسة الفرنسية والسياسة الإنجليزية.

- **السياسة الإسبانية:** وتعرف باسم السياسة المعدنية على الحصول على الذهب والفضة من المستعمرة بطريقة مباشرة أي باستغلال إسبانيا لمناجم الذهب والفضة من المستعمرات التي كانت تابعة لا آنذاك.
- **السياسة الفرنسية:** وتعرف باسم السياسة الصناعية وتنسب تلك السياسة عادة الى الوزير الفرنسي كو لبير الذي قام بتطبيقها–وتقوم سياسة الكولبيرتيزم نسبة للوزير على الحصول على الذهب والفضة عن طريق زيادة صادرات فرنسا على وارداتها على ان تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليست من الحاصلات الزراعية. ولقد تم تفصيل التصدير الصناعي على الزراعي لأن المنتجات الصناعية تكون في الغالب قيمتها اكبر من قيمة المنتجات الزراعية– اذا ما تساوى حجميهما– كما ان الصناعة لا تخضع لتقلب العوامل الطبيعية غير المنظمة مثل ما يحدث في الزراعة وبالتالي فإنه يمكن التحكم بسهولة أكثر نسبيا في كميات المنتجات الصناعية عن كميات المنتجات الزراعية.

- **السياسة الإنجليزية:** وتعرف باسم السياسة التجارية وتقوم على الحصول على الذهب والفضة من الخارج عن طريق القيام بالتجارة بين البلدان المختلفة وقد ساعد إنجلترا على تطبيق تلك السياسة اسطولها التجاري الذي تميزت به على الدول الأخرى.

2- **سياسة التجاريين في الميزان التجاري:** الميزان التجاري هو حساب يوضح صادرات الدولة وواردتها المنظورة خلال فترة هي في العادة سنة. فإدا زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فإن ذلك يعني زيادة الإيرادات على المدفوعات الذي يعني وجود فائض في الذهب والفضة التي تحصل عليهما الدولة من الدول الأخرى. اما إذا انخفضت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فإن ذلك يعني ان الميزان التجاري للدولة قد حقق عجزا في الذهب والفضة نتيجة تسربهما الى الخارج بسبب زيادة قيمة الواردات. وبناء على ذلك، فقد اتبر الميزان التجاري ميزان القوة. ولقد دعت سياسة التجاريين الى ان تتخذ الدولة من الوسائل ما يجعل ميزانها التجاري مع الخارج لمصلحتها ذلك بتحقيق فائض إيجابي من الذهب والفضة في ذلك الميزان فإن ذلك يجعل الدولة غنية وبالتالي تصبح قوية ويمكنها تنفيذ المشروعات المختلفة وإنتاج ما تحتاج اليه من سلع استهلاكية وحربية وغيرها. وعلى الرغم من العمل بالميزان التجاري حتى الآن إلا أن اعتباره ميزان للقوى ووسيلة للحم على المركز الاقتصادي لدولة تجاه الدول الأخرى لا يعتبر معيارا كافيا خاص بعد ان ظهر ما يسمى بالميزان الحسابي او ميزان المدفعات الذي يشمل ليس فقط الصادرات او الواردات المنظورة ولكن أيضا الصادرات والواردات الغير منظورة الى جانب الأرباح والفوائد ومن ثم يمكن اعتبار ميزان المدفوعات معيارا اقوى من الميزان التجاري كمؤشر للحكم على المركز الاقتصادي للدولة.

3- **سياسة التجاريين الزراعية:** أعطت السياسة التجارية اهتماما تاليا لاهتمامها بالتجارة والصناعة وقد حاولت السياسة المعنية اتباع الوسائل التي من شأنها تخفيض نفقات الإنتاج لأكثر من سبب- التمكن من مقابلة منافسة المنتجات الأجنبية الزراعية في الأسواق الداخلية والخارجية، وثانيها حتى لا تضطر الى الحصول على حاجاتها من المواد الزراعية خاصة الغذائية الضرورية من الدول الأجنبية، وثالثها حتى يمكن توفير المواد الغذائية اللازمة لسكان المدن وعمال الصناعة بأسعار معقولة.

وعلى الرغم من أهمية الزراعة في تقديم الحاجات الغذائية لسكان الدولة وكمصدر للمواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة، الا ان سياسة التجاريين أولت الصناعة اهتماما اكبر واعتبرتها اكثر أهمية من الزراعة للحصول على الذهب والفضة من الدول الخارجية من خلال تصدير المنتجات الصناعية.

4- **سياسة التجاريين الصناعية:** كما ذكرنا من قبل، فقد أولت سياسة التجاريين قطاع الصناعة اهتماما كبيرا بعد قطاع التجارة كمصدر لاجتذاب المعادن النفسية الى داخل البلاد. ولقد قامة سياسة التجاريين الصناعية على تشجيع وتدعيم الصناعات بوسائل متعددة نذكر منها:

1- استخدام الضرائب الجمركية على المنتجات الأجنبية لحماية المنتجات الوطنية من فوارق الأسعار.

2- تحريم تصدير المواد الأولية المحلية إلا بعد تصنيعها وتشجيع استيراد المواد الأولية اللازمة للتصنيع من الخارج. حيث ان زيادة الحجم المعروض من المواد الأولية في الدولة يصاحب عادة زيادة وانخفاض في أسعارها مما يؤدي الى زيادة الإنتاج الصناعي وغيره.

3- تحريم تصدير العتاد والآلات الصناعية وتحريم هجرة العمالة الماهرة وفي نفس الوقت كان يستهدف تشجيع استراد العدد والآلات الصناعية واستقطاب العمال الماهرة من الخارج. وكان الهدف من ذلك تحقيق تفوق المنتجات المحلية على المنتجات الأجنبية بالاستعانة بأفضل الوسائل التكنلوجية وانتاجية ممكنو ومتوافرة في الداخل والخارج معا.

4- اتباع سياسة الاعفاء الجمركي للصناعة المحلية او تقديم اعانات مالية لها او منحها حق الاحتكار الكامل للسوق. وذلك لا يتاح بيع المنتجات المحلية بأسعار اقل من أسعار منتجات المثلية الخارج ولحمايتها من تلك الصناعات المنافسة.

5- تدخل الحكومة في شؤون الإنتاج الصناعي ووضع مواصفات معينة للمنتجات تتماشى مع حاجات الأسواق الأجنبية بحيث يلتزم اتباعها وبتحقيقها المنتج المحلي وذلك تشجيعا للزيادة الفلية للصادرات الى الخارج.

6- قيام الدولة أحيانا بإدارة المنشآت الصناعية بنفسها ولحسابها الخاص مثل ما حدث في فرنسا وذلك ضمانا لتحقيق السياسات الصناعية وفقا للحظة القومية المسبقة.

7- استيراد بعض المنتجات من المستعمرات التابعة لها بأسعار بخسة ثم إعادة بيعها بأسعار مرتف للسوق الأوروبي مما يتيح لتلك الدول تحقيق فائض من الذهب والفضة كما هو مستهدف دائما وهي هنا تشبه تاجر التجزئة حيث تعتبر مستعمراتها تجار جملة بالإكراه.

**المحاضرة الثانية:** الفكر الاقتصادي الطبيعي

## مدرسة الطبيعيين ونشأة علم الاقتصاد (النصف الثاني القرن 18):

قرر الطبيعيون مبدأ هاما وهو وجوب ترك النظام الاقتصادي حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية ان تحركه حركة منتظمة وتوجه تلقائيا نحو التوازن الطبيعي. وبناء عليه، ينادي الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مبررين ذلك بأن العيوب التي لوحظت على التنظيمات الاقتصادية اما ترجع أساسا الى الجهل بالقوانين الطبيعية والى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وفقا لسياسة التجاريين.

وجدير بالذكر ان فكر الطبيعيين جاء متأثر بالتقدم العلمي الذي حدث في عصرهم في فروع الفلك والاحياء والطبيعة مثل اكتشاف نيوتن لقوانين الجاذبية، واكتشاف الدورة الدموية في العلوم الطبيعية، حيث تأكد من خلال الاكتشافات التي تمت في علوم ذا العصر ان لكل ظاهرة طبيعية قانونها الطبيعي الذي يحكمها ويتحكم فيها ومن الأمثلة على تأثر الطبيعيين بتلك الاكتشافات العلمية أن **كيناي** عند صياغته للجدول الاقتصادي كان متأثرا بمعلوماته الطبية عن الدورة كما تجد الملاحظة ان الفكر الديني قد تطور كثيرا في عصر الطبيعيين حيث ظهرت آراء جديدة ان الخالق قد اعطى لكل شيء خلقه قانونا خاصا به ليسير به وانه لذلك يترك يتحرك حركة ذاتية وبناء عليه فقد كان الفكر الديني في ذلك الوقت يقرر انه لو تركت الأشياء حرة فإنها تنظم في حركتها على احسن وجه دون ان يحدث أي خلل او اضطراب في تلك الحركة حيث انها ستكون قادرة على تحقيق توازنها بشكل تلقائي او- بمعنى اخر- طبيعي.

اما الأركان التي اعتمدت عليا هذه المدرسة فتشل الأركان لتالية:

**الركن الأول**: مبدأ المنفعة الشخصية، والتي تقوم على فكرة ان كل شخص يهتدي في تصرفاته الاقتصادية، او سيسعى في تصرفاته الاقتصادية، الى ما يحقق منافعه الشخصية، وبلا شك ان هذا الامر قد يكون له علاقة مباشرة مما اتى به بعض الاقتصاديين، وبالذات الكلاسيكية، وعلى رأسهم " آدم سمث" وما عرف لاحقا ب" اليد الخفية".

**الركن الثاني**: مبدأ المنافسة الحرة، وهو مبدأ يقوم على ان كل فرد حينما يسعى لتحقيق منافعه الشخصية، يدخل في تنافس مشروع مع بقية الافراد في المجتمع.

**الركن الثالث**: ان الايمان متركز عل قضية أساسية لدى الطبيعيين وهي الايمان بوجود قوانين طبيعية تتولى الامور كلها بما فيها الحياة الاقتصادية عن طريق مبدأي المنفعة الشخصية والمنافسة الحرة، وتميزت هذه القوانين بخصائص أربعة–من وجهة نظرهم–هي:

- ان القوانين الطبيعية **مطلقة** لا استثناء لها، لأنها من الطبيعة، وتشمل الطبيعة بمعناها الواسع لذلك لا استثناء ولا تقييد.
- ان القوانين الطبيعية **عالمية** تطبق على جميع البلدان، وعلى كل المجتمعات، وليست محدودة ا محصورة بمجتمع او بنطاق او منطقة جغرافية، وانما شأنها شأن الطبيعة، فهي امر لا يمكن حصره في مجموعة دون الأخرى، لأن مردها الطبيعة، والطبيعة شأن عام، كما خلقها الله سبحانه وتعالى.
- ان القوانين الطبيعية **أزلية** لا تتغير عبر الزمن.
- ان القوانين الطبيعية قوانين **إلاهية** أي ان الخالق–سبحانه وتعالى– هو الذي فرضها ولذلك لا يجوز معارضتها، هذه الخاصية تبين ان هناك بعد ديني لأفكار الطبيعيين.

**أولا– التحليل الاقتصادي في الفكر الطبيعي**: يعتبر مؤرخ الفكر الاقتصادي عصر الطبيعيين بداية لمنشأ علم الاقتصاد الوضعي حيث قامت مدرستهم بالتحليل العلمي المتعمق للظواهر الاقتصادية واستنباط واستخراج القوانين الاقتصادية التي كونت فيما بينها نواة لمجموعة متكاملة ومترابطة من الأفكار الاقتصادية عن طريق بحث منظم للظواهر الاقتصادية، وفيما يلي اهم ما ورد في مدرسة الطبيعيين من أفكار اقتصادية:

1- **اعتبار الأرض كمصدر للثرة:** فخلافا لرأي التجاريين الذين يعتبرون ثروة الدولة التي تحقق لها قوتها الاقتصادية تتمثل فيما تملكه من ذهب وفضة وبقية المعادن النفسية- نجد ان الطبيعيين يعتبرون ان الطبيعة ممثلة في "الأرض" هي المصدر الوحيد لثروة الدولة.

ولقد ترتب على هذا الاعتقاد للطبيعيين ظهور رأي جديد فيما يخص الدخل، فطالما ان مصدر الثروة هو الطبيعة فإن النشاط الاقتصادي المنتج من الموارد الطبيعية فقط بينما تعتبر نواحي الأنشطة الأخرى مثل الصناعة والمنتجات أنشطة عير منتجة.

2- **نظرية المنتج الصافي:** -الثروة والإنتاج- وبناء على الفكرة الأساسية للطبيعيين إن سيادة الطبيعي واعتبار الأرض العنصر الوحيد للإنتاج فقد اعتبرت الزراعة هي المنتج الوحيد الذي يعطي انتاجا صافيا بمنا ان التي تنتج من الزراعة تزيد من الثروة التي تستهلك في عملية الإنتاج الزراعي، أي ا، المنتج اكبر من الاستخدام. اما الصناعة فيرى الطبيعيون انها لا تعطي انتاجا صافيا وذلك بمعنى ان قيمة انتاج العامل من الصناعة تساوي ما يستهلكه في سبيل هذا الإنتاج، أي أن المنتج يساوي المستخدم. ويتضح في ذلك معنى " المنتج الصافي" وفقا لرأي الطبيعيين فهو عبارة عن الثروة المنتجة مطروحا منها الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية- فإذا كان الفرق موجبا فإن النشاط يعتبر منتجا- أي أنه يخلق انتاجا صافيا- اما اذا كانت الثروة المنتجة تساوي الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية أن النشاط يتبر عقيما- غير منتج- وبينما يعتبر التجاريون هم الطبقة الوحيدة المنتجة استنادا الى ان التبادل التجاري هو النشاط المنتج الأساسي في اكتساب الدخل القومي، فقد اعتبر الطبيعيون ان المزارعين هم الطبقة الوحيدة المنتجة استنادا الى ان عنصر الأرض التي علم عليها المزارعون هي العنصر الوحيد المنتج أي الذي يعطي انتاجا صافيا.

**ثانيا-الجدول الاقتصادي وتوضيح الدورة الاقتصادية:** يعتبر الجدول الاقتصادي الذي ابتدعه كيناي اول محاولة علمية لتحديد وتصوير كيفية حدوث التدفقات الدائرية التلقائية للناتج الصافي- بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، أما عن كيناي فيعد رائدا لمدرسة الطبيعيين، ولد عام 1694 وتوفى عام 1774، وقد كان في البلاط الملكي الفرنسي، ونشر عدة أبحاث في الطب ولكنه عندما بلغ العمر الثانية والستين بدأ في الاهتمام في المسائل الاقتصادية وظهر هذا الاهتمام في صورة نشرة بعض المقالات عن الحبوب ثم نشر اهم الكتب الاقتصادية في عام 1758 والذي كان عنوانه " الجدول الاقتصادي" فلقد تأثر كيناي عند وضعه الجدول الاقتصادي بمعلوماته الخاصة بالدورة

الدموية التي توضح ان الدم ينتقل بين أجزاء الجسم بطريقة منتظم وانه لو حدث اختلال في هذه الحركة فإن الجسم سيعرض للاضطرابات.

ولقد تصور كيناي ان النظام الاقتصادي يشبه الجسم تماما وان السلع تنتقل داخل هذا النظام كما ينتقل الدم داخل الجسم، وبناء على ذلك حاول كيناي ان يقتبس نظام الدورة الدموية ويطبقه على تداول السلع داخل النظام الاقتصادي فتصور ان الناتج صافي–الدخل الوطني–يتدفق بين قطاعات الاقتصاد الوطني في شكل تدفقات دائرية تلقائية. وبكلمات أخرى، ان عملية التبادل بين القطاعات المختلفة داخل دولة ما يتم في شكل–او على أساس–تدفقات الدورة الدموية التلقائية وعلى ذلك تتلخص فكرة الجدول الاقتصادي التي ابتدعها كيناي فيما يلي:

إن السلع تنتقل داخل النظام الاقتصادي بطريقة معنية وتتم الدورة السلعية عندما تعود قيمة السلع منتجيها وأنه لا يوجد ما يدعو الى اختلال هذه الدورة التلقائية، ومن ثم فإن أي اختلال يمكن أن يتعرض له يكون صادرا خارج النظام الاقتصادي. وفي نموذجه عن الجدول الاقتصادي يقسم كيناي المجتمع الى ثلاثة: المزارعين والملاك والصاع ويفترض ان السلع تدور بين تلك الطبقات الثلاثة في شكل جدول اقتصادي.

**ثالثا–نظرية الطبيعيين في الضريبة:** على اعتبار ان الزراعة هي العمل الإنتاجي الوحيد فقد نادى الطبيعيون بأن تقتصر الدولة على ضريبة واحدة على الزراعة وذلك بحيث تفرض تلك الضريبة على الإنتاج الصافي لدى المزارعين. ويفرضون الطبيعيون فرض الضرائب المتعددة على أساس انه لو فرضت ضرائب أخرى على الصناع والملاك فإنها يدفعونها ولكنهم ينقلون عبئها بعد ذلك للزراع–ودلك برفع قيمة ايجار الأرض على المزارعين المستخدمين لها– وكذلك الحالة بالنسبة للصناع، ومن ثم فإن المزارعين هم في النهاية الذين يتحملون الضريبة. إذن ففرض ضريبة واحدة على طبقة المزارعين وحدهم يمنع ازدواجية فرض الضريبة على ذات الطبقة ويوفر جهد الدولة واموالها لجباية مثل تلك الضرائب. العلاقة بين الثروة والإنتاج: عارض كيناي–رائد المدرسة–الأفكار التي كانت تسود عهده وتعتبر ان الثروة تتمثل فيم تمتلكه البلاد من ذهب وفضة، وقدم تصحيحا لمعنى الثروة من وجهة نظره فذكر ان الثروة تنشا في الواقع من الإنتاج وأنها تنساب في الشعب من يد الى أخرى لتعيد ملء الجسم الاجتماعي كما يحدث في حالة الدورة الدموية.

ويعتبر كيناي ان الزراعة ي المصدر الوحيد لإنتاج الثروة الحقيقية بينما يقتر دور الطبقات الصناعية والتجارية على التصرف في الثروة التي تنتجها الطبقات الزراعية بطريقة عديمة الجدوى.

**رابعا–نظريتهم في العمالة والفائض:** يرى الطبيعيون ان هناك قوانين طبيعية تحكم الكون وتتحكم وحدها في الحياة الاقتصادية وتكيف مظاهره وبناء على الفكرة الجوهرية لفكر الطبيعيين فقد نادوا بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي او في شؤون الافراد وبدروة إعطاء الافراد حرية كاملة لتوجيه جهودهم الى ما يعتقدون ا فيه مصالحهم الشخصية. ويرى الطبيعيون انه لا يوجد تعارض بين تلك المصالح الشخصية المنفردة وبين مصلحة المجتمع، بل على عكس ما يرى هؤلاء المفكرون فان هناك توافقا بين مصلحة الفرد ومصلح المجتمع لان المصلحة الأخيرة م هي في الواقع الا مجموعة مصالح الافراد. ولقد قامت سياسة الطبيعيين على أساس المبدأ الاقتصادي المشهور دعه يعمل، دعه يمر حيث قصدوا بالعبارة الأولى دعه يعمل حرية ممارسة النشاط الاقتصادي الدي يرغب فيه الفرد، ويقصد بالعبارة الثانية دعه يمر حرية التبادل الداخلي والخارجي وتنقل السلع بين البلاد بدون تدخل من الدولة وتطبيقا لمذهبهم بشكل علمي، نادى الطبيعيون بضرورة تخلي الدولة عن كافة السياسات والقوانين التي تدخلت با في النشاط الاقتصادي في عصر التجاريين وبضرورة الغاء كافة الرسوم الجمركية ومن القيود المفروضة على التجارة الخارجي والداخلية. وذلك ما تشبه الى حد بعيد مع سياسة السوق او الاقتصاد الحر التي يستهدف تعميم تطبيقها على المستوى العالمي ككل.

## **المحاضرة الثالثة:** الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

## المدرسة الكلاسيكية "التقليدية" الربع الأخير من القرن الثامن عشر

على الرغم من أن القرن السابع عشر الميلادي قد شهد عددا من الكتابات التي انطوت على بعض النواحي التحليلية إلا أن المدرسة الكلاسيكية التي نحن بصدد دراستها الآن يمكن أن يرجع إليها الدور الحقيقي في ظهور الاقتصاد بصفته العلمية الحديثة التي تتميز باستخدام أدوات التحليل المنطقي، ويمكن اعتبار دراسات المدرسة الكلاسيكية امتدادا لدراسات من سبقوهم خاصة فيما يتلق بأفكار التجاريين والطبيعيين حيث قام الكلاسيكيون بمناقشتها وتحليلها وصياغتها في قوالب موضوعية جديدة.

**أولا– الجو الفكري المصاحب للمدرسة الكلاسيكية:** من ناحية فلسفة العلوم سادت في عصر المدرسة الكلاسيكية فكرة القانون العلمي فمنذ عهد العالم الطبيعي نيوتن اخد المفكرون في اروبا يخضعون لفكرة تقوم على أساس ان هناك قوانين علمية تحكم العالم كله ومن ثم فإن مهمة العلم الحقيقية يجب ان تكون في الكشف ع تلك القوانين وتحديدها بشكل واضح، ولقد نوه هؤلاء المفكرون الى ان السبيل الوحيد الى تحقيق ذلك هو العقل ومن هنا بدأت المحاولات الجادة التي أدت الى استبعاد الجواني الدينية وتأثيراتها المختلفة من مجال البحث العلمي وبالفعل فلقد تطور الفكر العلمي الذي كان يقوم على أساس ديني من الدرجة الأولى في العصور الوسطى الى فكر علمي بحث لا علاقة له بالدين على الاطلاق واستمر هذا الحال حتى وقت قريب حيث تزايد البحث العلمي القائم على أسس دينية خاصة وبالرجوع الى فكرة القانون العلمي التي تبنتها المدرسة الكلاسيكية التقليدية نجد ان المدرسة الكلاسيكية التي تبنتها قد حاولت– بناء عليها–بحث مشكلات اقتصادية على اعتبار انها خاضعة لقوانين علمية محددة يجب كشفها وتحديدها وتجميعها في اطار علم واحد يسمى بعلم الاقتصاد السياسي وذلك ما تم تحقيقه بالفعل في خلال عصر المدرسة الكلاسيكية التقليدية والحديثة مع تطور جديد بالنسبة للمدرسة الأخيرة كما سيتم توضيحه في حينه. والى جانب فكر القانون العلمي فقد كان التيار الفكري العام آنذاك يقوم أيضا على تأكيد أهمية الفرد وجعله الوحدة الأساسية التي تربط بها كل القيم والاحكام.

**ثانيا– التحليل الاقتصادي للفكر الكلاسيكي:** كما سبق الذكر، فقد نشأت المدرسة الكلاسيكية في إنجلترا حيث وضع أسسها آدم سميث( ولد في اسكتلاندا في عام 1823م، وكان يعتبر من اهم مشاهير الفلسفة في القرن الثامن عشر غير انه اكتشف وقدم العديد من الأفكار الاقتصادية ذات القيمة العلمية الكبرى والذي مازال يؤخذ بها حتى اليوم مما جعل المفكرين يلقبونه ب"أبو الاقتصاد" ولقد توفي في عام 1890) والواقع ان أدم سميث

كان متأثرا بالمفكرين الطبيعيين لدرجة كبيرة وكان يسعى الى هدم أفكار التجاريين. ومن المألفين الآخرين الذين ساهموا في بناء المدرسة الكلاسيكية "دافيد ريكاردو" "جان باتيست ساي" والواقع ان هناك كان تعددا في المفكرين الذين تكونت منهم المدرس المعنية، وعلى الرغم من أنهم قد ركزوا اهتمامهم على مشاكل جزئيات متباينة المضامين والابعاد الا انه كانت هناك خطوط عامة تجمع تفكيرهم بما يمكن ان يشكل مدرسة فكرية عامة واحدة ي مدرسة الكلاسيكيين.

ويمكن تلخيص الأسس العامة للفكر الكلاسيكي في المجال الاقتصادي فيما يلي:

**الفلسفة الاقتصادية العامة:** يبني الكلاسيكيون كل تحليلهم الاقتصادي على الفلسفة العامة يمكن إيجازها فيما يلي: الفرد هو الوحدة الأساسية للفكر الاقتصادي، والفرد يخضع في قيامه بالنشاط الاقتصادي لدفاع المصلحة الخاصة. يسعى كل فرد الى تحقيق مصالحه الخاصة التي تتمثل في صفة أساسية في الحصول على أكبر منفعة شخصية ممكنة. وكنتيجة لسعي كل فرد لتحقيق مصالحه الشخصية، يحدث تنافس بين جميع الافراد –غير ان ذلك التنافس لا يتضمن ما قد يكون متوقعا–تعارضا بين المصلحة الفردية–والمصلحة العامة وذلك لعدة أسباب أولها ان المصلحة العامة ليست سوى مجموعة من المصلحة الخاصة، والسبب الثاني: ان المبادلات تحدث في النظام الاقتصادي في مقابل اثمان تدفع للسلع والخدمات – هذه الاثمان تتغير طبقا لحاجة الطلب ووفقا للكمية المعروضة. فعلى سبيل المثال إذا زاد الطلب على سلعة ما ولم يكن هناك عرض مقابلا في حجم هذا الطلب فإن هذه السلعة يرتفع وبالتالي يزيد ربح المنتجين ويؤدي ذلك الى زيادة العرض الذي يحقق الرغبة العامة لجمهور المستهلكين.

- اعتقاد الكلاسيكيون بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي ورأوا ان مهمة الاقتصاديين تنحصر في البحث عن هذه القوانين.

**نظريتهم في الإنتاج:** يرى الكلاسيكيون ان الإنتاج هو خلق المنافع او زيادتها وهم يرون أن عناصر الإنتاج تتمثل في ثلاث، الطبيعية والعمل ورأس مال، غير ان العمل في رأيهم هو العنصر الرئيسي الذي يحتل المكان الأساسي بين تلك العناصر.

واهتم الكلاسيكيون بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج هما ظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلة المتناقصة. ويرجع الفضل الى آدم سميث في دراسة ظاهر تقسيم العمل حيث بين كيف ان تقسيم عملية انتاج سلعة ما الى عدة عمليات جزئية يقوم بكل منها شخص او شخصان مختصون يؤدي الى زيادة إنتاجية العمل

الإنساني، وذلك يرجع وفقا لما اوضحه سميث الى ما يترتب على تقسيم العمل من رفع درجة اتقان العامل لعملة وزيادة قدرته على الابتكار فيه.

أما قانون الغلة المتناقصة فكان ريكاردو من أبرز من كتب عنه حيث يقوم القانون على فكرة مؤداها انه إذا كانت كمية عنصر من عناصر الإنتاج –ولتكن الأرض ثابتا–5 هكتارات مثلا–وأضيف الى ذلك العنصر "الثابت" دفعات متساوية ومتتالية من العناصر الإنتاجية الأخرى –فمثلا تم في البداية تشغيل عشر عمال وآلة واحدة ثم تم تشغيل عشر عمال وآلة واحدة مرة ثانية ثم أعيدت هذه العملية باستخدام اعداد متزايدة من العمال والآلات على نفس المساحة المذكورة من الأرض فإن الكمية التي يتزايد بها أولا تثبت بعد حد من الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة تم بعد حد آخر معين تبدأ الكمية المذكورة في التناقص. ويلاحظ ان الذي يتناقص وفقا لنظرية الغلة المتناقصة المذكورة هي كمية الزيادة في الإنتاج الكلي، ذاته فإنه لا يتناقص بل من الطبيعي أنه يستمر في الزيادة.

**نظريتهم في السكان:** من أشهر النظريات التي قدمت تحليلا معمقا للمسألة السكانية تلك التي قدمها الاقتصادي الشهير مالتس حتى أن تلك النظرية تم الاعتياد على دعوتها باسم ذلك العالم الاقتصادي وأصبح اسمها نظرية مالتس في السكان، ولقد ظهرت تلك النظرية عام 1793 كأول نظرية علمية تحليلية تستخدم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من الواقع العلمي في دراسة نمو السكان.

وباختصار شديد تتخلص تلك النظرية في أن هناك علاقة طردية بين نمو السكان وبين نمو الموارد الغذائية، غير ان السكان يتزايدون على أساس متوالية هندسية في حين تتزايد الموارد الغذائية على أساس متوالية عددية ويرى مالتس أنه بناء على تلك الفرضية فإن عدد السكان يتضاعف كل 25 عاما بينما لا تحدث زيادة مماثلة في الموارد في خلال نفس المدة وأنه ما لم تتبع الموانع الطبيعية مثل تأخير سن الزواج مع العفة فإنه ستحدث كوارث طبيعية تلقائية لإعادة التوازن بين السكان والموارد الغذائية المتاحة.

ويعتبر مالتس المؤسس الحقيقي للنظرية السكانية والرائد الفعلي للدراسات السكانية التحليلية العلمية المتعمقة غير ان ذلك لا يمنع من القول بأن هناك من قدموا عروضا علمية قيمة حول

السكانية بشكل جزئي في طيات تحليلية لقوانين تناقص الغلة المتناقصة حيث ان الزارعين في الدول التي يزداد عدد سكانها بصفة مستمرة يضطرون جيل بعد جيل الى زراعة الأراضي الحدية على حافة الصحراء او الغابات الموحشة التي ترتفع تكلفة انتاجها وفي نفس الوقت تنخفض انتاجيتها مقارنة بالأراضي الأخرى.

وفي نظريتهم عن حد الكفاف، أجمع آدم سميث وريكاردو وستيورات ميل على ان الزيادة السكانية المستمرة سيؤدي الى زيادة عرض العمالة مما سيؤدي في الاجل الطويل الى انخفاض الى حد الكفاف الذي سيؤدي بدوره الى إصابة العاملية الى سوء التغذية والى تدهور مستوياتهم الصحية. وعلى الجانب الآخر، يرى أصحاب النظرية المعنية أن ارتفاع مستويات الجور عن حد الكفاف يشجع على الزواج الذي يساهم في زيادة معدلات الانجاب ولقد ربط ستيوارت وبعض الكلاسيكيين الآخرين بين عدد السكان وبين كل من رأس المال ومستوى الأجور فأوضح أن الأخير يتوقف على خارج قسمة عدد السكان على الرأس المال.

**نظريتهم في القيمة:** تعرض مفكرو المدرسة الكلاسيكية الى تعريف القيمة بالتركيز على التمييز بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة فقيمة الاستعمال هي المنفعة التي يحصل عليها الشخص من استعماله لسلعة ما، مثل استعمال الحذاء أي قيمة استعمال الحذاء وليس استعمال الحذاء ذاته، ممثلة للمنفعة التي يحصل عليها الفرد ما نتيجة لاستعماله هذا الحذاء. اما قيمة المبادلة فهي النسبة التي تحدث او يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة في السوق وتتحدد القيمة الأخيرة على أساس العمل التي تحتويه السلعة أي على أساس عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاج السلعة والمقصود بالعمل هنا هو العمل المباشر أي ما يبذله الانسان من جهود لصنع السلعة، والعمل الإنساني المخزون في الرأس مالية والمواد الأولية. فعلى سبيل المثال لو كانت هناك سلعة يستلزم صنعها خمس ساعات من العمل وسلعة أخرى يتطلب انتاجها عشر ساعات عمل، فإن المبادلات بين السلعتين تتم على أساس عدد 2 وحدة من السلعة الأولى في مقابل وحدة واحدة من السلعة الثانية. ولقد عرفت تلك النظرية بنظرية قيمة العمل.

**موقفهم من مشكلة التشغيل:** تضمنت مدرسة الكلاسيكيين موضوع تشغيل المال حيث أوضحت أن حجم التشغيل لابد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل بمعنى ان كل العاملين الموجودين في الاقتصاد القومي او الراغبين في العمل لابد ان يعلموا، وأن أية بطالة بين العمال لابد ان تزول تلقائيا.

وتوضح نظرية ذلك بمزيد من التفصيل حيث تذكر إذا وجدت بطالة فإن ذلك يعني أن عرض العمال أكبر من الطلب عليهم ويؤدي هذا الى تنافس العمال فيما بينهم للحصول على العمل مما يؤدي بدوره الى انخفاض اجرة العمال الذي يحفز بدوره المنظمين الى زيادة حجم العمالة المطلوب مما يؤدي في النهاية الى تشغيل العمال العاطلين.

لقد ترتب على هذه الفكرة في التشغيل ان الكلاسيكيين اعتبروا ان حجم الإنتاج الكلي يبقى ثابتا دائما عند مستوى واحد طالما ان حجم العمالة التي تقدم هذا الإنتاج الثابت ويرون ان التغيير في حجم الناتج القومي لا يحدث عادة الا في الاجل الطويل وذلك نتيجة التغير في بعض العوامل الأخرى مثل التغير في الفن الإنتاجي ان في عدد السكان.

**التوزيع عند الكلاسيك**: اهتمت المدرسة الكلاسيكية بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي من عناصر الإنتاج المختلفة وبخاصة ريكاردو الذي اعتبر ان البحث في التوزيع يمثل جوهر علم الاقتصاد ولم يهتم الكلاسيكيون بما يعرف باسم التوزيع الشخصي أي توزيع الدخل الوطني بين الافراد الذين يمكن تجميعهم في طبقات مختلفة ، بل اهتموا بما يعرف باسم التوزيع الوظيفي وهو ما يتناول توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج المختلفة من عمل رأس مال وطبيعة كل على أساس وظيفته في الإنتاج دون الاهتمام بالأفراد ذاتهم، ويمكن ايجاز اهم أراء الكلاسيكيين وافكارهم عن التوزيع في ثلاث محاور أساسية كما يتضح في ما يلي:

**الريع**: ويحصل عليه ملاك الأراضي نظير سماهم لغيرهم باستخدامها، ولقد وضح ريكاردو نظريته المعروفة في تحديد الريع التي توضح ان الانسان في بداية التطور يتاح له مساحات كبيرة وشاسعة من الأرض بحيث تزيد في هذه المرحلة الزمنية عن حاجته ومن تم يبدأ الانسان في زراعة الأرض الخصبة. وفي هذه المرحلة الأولى لا تكون هنا ريع للأرض لأنها فيرة وما يزال هناك أجزاء كبيرة منها غير مستغلة. ولكن نظرا لتزايد السكان المستمر فإن الافراد يلجؤون الى زراعة أراض جديدة التي ستكون بطبيعة الحال اقل خصوبة من الأراضي الأولى. ولما كان ثمن المواد الغذائية مثله مثل السلع الأخرى، يتحدد على اعلى نفقة دفعت للحصول على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب، فإن ثمن المواد في تلك المرحة– الثانية– سيتحدد اذن على أساس النفقة التي دفعت في الأراضي الأقل خصوبة ومن ثم فإن المستفيد من ذلك الامر سيكون ملاك الأراضي الخصبة الأولى لأن الثمن سيكون مرتفعا عن نفقة الإنتاج بالنسبة لأرضم ويحصلون على ذلك الفرق وهو الريع. ومن ثم، وبناء على النظرية المذكورة يكون الريع هو الفرق بين اثمان المنتجات التي تتحدد على أساس نفقاتها في الأراضي الأقل خصوبة وتكالي الإنتاج في الأراضي الخصبة فكلما تقدم الطلب وزاد السكان يضطر المنتوج الى زراعة أراضي اقل خصوبة من الأراضي الثانية، ويظهر لتلك الأراضي الثانية هي الأخرى ريع وهكذا. ويتضح مما سبق ان الريع يتقرر ويتحدد نتيجة لعالمين: تكاثر السكان والالتجاء الى زراعة الأراضي الأقل خصوبة.

**الاجر**: أوضحت مدرسة الكلاسيكيين ان العمل كأي سلعة له "ثمن" وثمن العمل هو "الاجر" ويتحدد الاجر على أساس عدد ساعات الزمن اللازمة لإنتاج تلك السلعة المسماة بالعمل وساعات العمل اللازمة لإنتاج سلعة العمل تقدر بدورها على أساس الساعات اللازمة لإنتاج كمية السلعة الغذائية اللازمة لحفظ حياة العامل وتمكينه من الاستمرار في العمل، وبناء على ذلك تشير النظرية الكلاسيكية الى أن الاجر يتحدد بقانون طبيعي. وترى ان النظرية لا يتحدد بمفاوضات العامل بل أنه محكوم بقانون طبيعي اطلق عليه في تلك النظرية باسم "القانون الحديدي للأجور" على اعتبار ان العمال مقيدون به ولا يستطيعون تغيير مستوى اللازم لمعيشة العالم الضرورية —وهو الذي يتحدد بقانون طبيعي– فإن حالة العمال سوف تتحسن وتزيد رفاهيتهم ويقبلون على الزواج ويزيد نسلهم مما يأدي الى زيادة العمال الذي سيؤدي الى انخفاض الأجر الى المستوى مستوى الذي يتساوى فيه مع نفقة المعيشة الضرورية أما لو انخفض الأجر الى هذا الحد فسوف تسوء حال العمال وينقص معدلات زواجهم ونسلهم الذي يؤدي في النهاية الى نقص عرضهم وبالتالية الى ارتفاع اجورهم الى المستوى المشار اليه سابقا.

وعلى اختلاف اقتصادي مدرسة الكلاسيكية الاخرين، فقد أخذ جون ستيوارت بنظرية مختلفة تسمى بنظرية مخصص الأجور أو رصيد الأجور، ولقد اعترض ستيوارت على رأي الكلاسيكيين الاخرين في ان الاجر يتحدد على أساس ما يكفي للاستمرار في العمل في الحياة ويرى مخالفا لذلك ان الاجر يتوقف على عاملين أولهما هو الرصيد الذي يخصصه رجال الاعمال لدفع الجور، والثاني هو عر العمل. ومن تم فإن ستيوارت يرى ان متوسط اجر العامل يتحد بقسمة الرصيد الذي يخصصه رجال الاعمال لدفع الأجور على عدد العمال. وتعتبر نظرية ستيوارت في الجور تطورا علميا هاما في الفكر الاقتصادي المتعلق بالأجور وترجع أهميتها الى انها تربط الأجور بتكوين رأس المال ربطا مباشرا، ولو ان المدرسة الكلاسيكية الحديثة ابتعدت تماما عن نظرية رصيد الأجور وقرره ان الاجر يتحدد بالطلب على العمل الذي يتحدد بالإنتاجية الحدية وبعر العمل الذي يتحدد بمجموعة من العوامل الأخرى.

**الربح والفائدة**: كان الكلاسيكيون الأوائل —مثل ريكاردو– لا يميزون بين المنظم– الذي يشرف على المشروع ويتحمل مخاطر– والرأسمالية الذي يقرض نقوده أي ساي ميز بينهما حيث أوضح أن الربح يمثل دخل المنظم بينما الفائدة تمثل دخل صاحب الرأسمالية.

**نظريتهم في النقود**: لم ينس الكلاسيكيون أن يتناولوا النقود بالتحليل والتنفيذ فذكروا أن النقود من حيث وظيفتها هي مجر وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيم ولكنهم تجاهلوا وظيفتها كمخزون للقيمة وأداة

لحفظ المدخرات، ومن تم فقد بنو تحليلهم للنقود على افتراض وجود اقتصاد معين لا نقود فيه وبالتالي فقد تجاهلوا حقيقة هامة وهي إمكانية وجود آثار ضارة للنقود على الاقتصاد وتصوروا أن للنقود آثار إيجابية فقط لانها تعتبر أداة لتسيير المبادلات داخل هذا الاقتصاد.

ومن خلال تحليلهم النقود أشار الكلاسيكيون الة ان تقلبات العام للأسعار او قيمة النقود بمعنى آخر يمكن أن ترجع بصفة أساسية الى تغير كمية النقود.

**منظورهم للتجارة الخارجية:** نادى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بتطبيق الحرية الاقتصادية في مجال الاقتصاد الدولي ولقد برروا ذلك الرأي بأن اتباع سياسة تجارية حرة يشجع كل الدول على الاتجاه الى التخصص المتعمق في انتاج السلع. ذلك التخصص القائم على مبدأ النسبية لابد من وجهة نظرية الاقتصاديين الكلاسيكيين أن يؤدي الى دفع الدول المنتجة التي تتبع هذا المبدأ منفردة كما أنه يعود بمنفع عام على الصعيد الدولي الى حصول كل دولة على المستوى العالمي الإجمالي على كميات منتجات اكبر مما لو لم يحدث التخصص المذكور بدل انتاج كل السلع لكفاية الاحتياجات الداخلية على المستوى الإقليمي فقط.

والواقع ان ذلك المنظور الكلاسيكي لم يخل من ابعاد أخرى سياسية ترمي الى تحقيق منافع تخص مجتمع معين على حساب بقية المجتمعات. في حين كانت بقية البلدان الأخرى في معظمها بلدان زراعية ومن تم فإنه من مصلحة الاقتصاد الإنجليزي أن تظل البلدان الزراعية على ماهي عليه حتى تستفيد إنجلترا من المنتجات الزراعية كمواد أولية رخيصة الثمن.

**نظرية سميث في العمل والقيمة:** على خلاف الطبيعيين الذين حصروا العمل المنتج في الزراعة فقط، قد اعتبر آدم سميث أن العمل المنتج يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية ولقد دعا الى تقسيم العمل للاستفادة من المزايا وتوفير الوقت الذي يمكن ان يضيع في تغيير العمل، اما عن القيمة، فقد فرق سميث بين قيمتين هما الاستعمال وقيمة المبادلة حيث تتمثل الأولى في المنفعة الذاتية للشيء بينما تتمثل الثانية في ما لشيء من قدرة على شراء أشياء أخرى.

**ثالثا–السياسة الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية التقليدية:** نادى الكلاسيكيون بتطبيق الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية على الصعيد المحلي والدولي، وبناء عليه فإننا نلاحظ ان المدرسة الكلاسيكية تتعارض مع المدرسة التجارية التي عارضت سياسة الحرية الاقتصادية وكانت تتبنى سياسة ضرورة تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية المختلفة لضمان تحقيق القوة المنشودة للاقتصاد القومي بجلب

أكبر حجم ممكن من الثروات المتمثلة أساسا في المعادن النفيسة خاصة من الذهب والفضة، غير ان السياسة الاقتصادية التي نادى بها الطبيعيون والتي تقوم بصفة أساسية على الحرية والتي صيغت في عبارتهم المنشودة دعه يعمل دعه يمر.

غير ان مفكرا واحدا من المدرسة الكلاسيكية كان له رأي مخلفا لمجموع الكلاسيكيين الاقتصاديين، حيث نادى ستيوارت ميل بتطبيق المبادئ الاشتراكية وبضرورة تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية والواقع ان هذا الاقتصادي كان آخر الاقتصاديين الكلاسيكيين، وبالرغم من ان بعض أفكاره كانت بعيدة تماما عن الأفكار للمدرسة الكلاسيكية إلا أن جوهر أفكاره في معظم تحليله كان متماشيا مع الاتجاه العام لتيار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي العام مما جعل من ذلك المفكر عضوا في المدرسة الكلاسيكية المذكورة.

## المحاضرة الرابعة: الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر

لقد عرفت أوربا تحولات كبيرة إثر أحداث اقتصادية هامة. بدأ كل ذلك من انتقال النظام الاقطاعي إلى النظام الرأسمالي وصولا إلى أكبر حدث المتمثل في الثورة الصناعية التي ظهرت في أوربا وتحديدا في بريطانيا، وقد بينت هذه الأحداث أن أغلب استنتاجات الأفكار القديمة كأفكار التجاريين والفيزيوقراطيين كانت مجانبة للصواب وبعيدة عن الواقع العلمي، حيث انطلق التجاريون من أن الثروة تتمثل في المعدن النفيس "الذهب والفضة" وأن مصدر هذه الثروة هي التجارة. كما أن للفيزيوقراطيون رأيا آخرا في الثروة واعتبروا أن الأرض مصدر للثروة وأن المنتجات الفلاحية هي الثروة. وبعد ذلك ظهرت الحاجة إلى مدرسة تحلل وتفسر وتعطي معنى لما حدث ولما سيحدث (وكان ذلك مع بروز الصناعات الجديدة وتطور المبادلات الدولية ثم العلاقات الاقتصادية الدولية). فكانت نشأة مدرسة الاقتصاد الحر التي تعتبر السند الأساسي الذي بني عليه علم الاقتصاد والمحدد لقوى التطور الاقتصادي والمفسر لمصادر القوة والثروة.

### أولا– العوامل التي تزامنت مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وتحديدا في بريطانيا:

تتمثل الأحداث التي تزامنت مع ظهور الثورة الصناعية فيما يلي:

**1- العوامل الفكرية والسياسية:** تتمثل العوامل الفكرية والسياسية خاصة في مساهمات كل من **فولتير** Voltaire، **جون جاك روسو** J.J. Rousseau، و **ديدرو** .Diderot

- جاء **فولتير** بأفكار جديدة دعا فيها إلى اعتناق الحرية والمتمثلة في حرية الفكر المطلق والتي أدت إلى فكرة الديمقراطية وهي سيادة الشعب واحترام الرأي والرأي الآخر، وعليه فقد كان لهذه الأفكار انعكاسات كبيرة على الحياة الاجتماعية والسياسية.

- كما أن **روسو** وهو صاحب "العقد الاجتماعي" فقد جاء بفكرة "العقلانية" أو "الرشادة" la rationalité، والتي تتمثل في عملية تقييم ثم اختيار الحلول المناسبة وبشكل عقلاني ضمن مجموعة من الحلول المطروحة وذات الطابع الاقتصادي، كالعقلانية في الإنتاج والمتمثلة في تخفيض التكاليف ورفع المردودية. وهو من دعاة المذهب الحر "دعوا المنتجين يعملون فإذا أخطأوا سيفلسون"، فالسوق هو الذي يجازي من أحسن العمل ويقصي من أساء العمل والتقدير، وعليه فالسوق هو المحك الرئيسي للنجاح أو الفشل في المشاريع، وهو ركيزة النظام الرأسمالي الليبرالي والتي أدت إلى فكرة التوازن والانسجام بين الإنسان والطبيعة وهي التي أنتجت النظام الطبيعي الذي هو بدوره ركيزة النظام اللبرالي.

- أما **ديدرو** صاحب فكرة "الفردانية l'individualisme" التي أدت إلى فكرة "حرية المبادرة الفردية" la liberté d'initiative حيث أصبح الفرد هو الموضوع، فمتى توفرت للفرد حرية الفعل سيبادر بالعمل والقيام بمشاريع اقتصادية فتتجسد على أرض الواقع أفكاره وتصوراته وتحقق رغباته.

هذه هي الركائز الفكرية والسياسية التي اعتمد عليها جيل الثورة الصناعية والتي كانت يُرى فيها المثل الأعلى لسعادة الفرد ورفاهية الدولة، لذا فالاقتصاد هدفه **خدمة وسعادة الفرد المادية والمعنوية**.

**2- العوامل الاجتماعية:** ترتبط العوامل الاجتماعية بعاملين أساسيين.

1- زيادة عدد السكان: لقد تزايد عدد السكان في بداية القرن الثامن عشر في أوربا، ويرجع ذلك إلى تحسين الوضع الصحي ومقاومة الأمراض المعدية، مما أدى إلى تقليص عدد الوفيات.

2- زيادة الطلب: إن زيادة الطلب على مختلف المنتجات أدى إلى زيادة النشاطات الاقتصادية، فزيادة الطلب على المواد الغذائية أدى إلى زيادة الإنتاج الغذائي، وبالمثل فإن زيادة الطلب على الألبسة

أدى إلى تطور قطاع النسيج. كما أنه لتحسين ظروف العيش من خلال بناء السكنات أدى إلى تطور قطاع البناء وكذلك الحاجة للتنقل فقد أدى إلى تطور وسائل النقل (نقل الأشخاص والبضائع عن طريق البر والبحر والجو)، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد تطورت وتحسنت ظروف العمل (كالعطل السنوية مدفوعة الأجر، وتحديد ساعات العمل، وتحسين الأجور ..). نتج عن ذلك زيادة الطلب في السوق على السلع والخدمات وخاصة السلع الصناعية، مما أدى كل ذلك إلى دفع عجلة النشاط الاقتصادي إلى الأمام وبقوة.

**3- العوامل الفنية والتقنية:**

تعتبر الاكتشافات والاختراعات هي التي دفعت عجلة الثورة الصناعية إلى الأمام، كاختراع آلة النسيج، وصناعة الحديد والصلب باستعمال الفحم التي أنتجت السكك الحديدية، انتاج الكهرباء، وكان للآلة البخارية في استعمال القطارات كوسيلة للنقل، ثم اكتشاف المحرك ..). كل ذلك كان بفضل مجهودات جبارة وابتكارات علمية عرفها التاريخ.

**4- الاستعمال العقلاني للعمل:**

ما ميز الصناعة في ذلك الوقت هو استعمال طرق جديدة في العمل على يد كل من **هنري فايول** و**تايلور**، الذين اقترحوا التوزيع العقلاني للعمل والتنبؤ عند اتخاذ القرارات للحصول على أحسن مردودية للعمل، كان الأمريكي **تايلور** هو صاحب التنظيم العلمي للعمل، اقترح العمل الآلي الميكانيكي لتقليص الوقت والمشقة وانتقال العامل من خلال حركة منظمة، مما أدى إلى إنتاج منتجات ذات الاستهلاك الواسع بأقل تكلفة.

**ثانيا- مظاهر ونتائج الثورة الصناعية:**

**1- مظاهر الثورة الصناعية:**

بفضل هذه الاكتشافات والاختراعات تحسنت وسائل الإنتاج وتحولت الحِرَف اليدوية والآلة البسيطة إلى صناعة متطورة ومن نتائج هذا التحسن تحسن الإنتاج كما ونوعا وزيادة الإنتاجية وتقليص الوقت

المخصص للإنتاج وكل ذلك أدى إلى تخفيض التكاليف وبالتالي تخفيض الأسعار وبصورة متوازية ومع تقدم الصناعة كان هناك تقديما بارزا في المرافق العمومية وخاصة في مجال المواصلات حيث كان الاكتشاف الكبير لخط السكك الحديدية، إلى جانب هذا التقدم الذي يقود إلى السرعة في إنشاء خطوط المواصلات أدت إلى انخفاض أسعار الشحن والنقل مما ساعد على انخفاض سعر التكلفة للسلع المنتجة والمرسلة من مكان إلى آخر كما انعكست آثار الثورة الصناعية على التجارة في التبادل الداخلي والخارجي، الأسواق الداخلية قد اتسعت وكبرت بحيث استطاعت أن تستوعب هذه الزيادة الكبيرة في الإنتاج.

كما توسعت في القرن الثامن عشر 18 المستعمرات التي أصبحت أسواقا جديدة للمنتجات، وأصبحت كذلك مصدرا للمواد الأولية والطاقة، ولعل المثال التقليدي لذلك يتمثل في زراعة القطن في الهند ومصر، حيث يتم استيراد بريطانيا لهذا المحصول ليتم تحويله في مصانعها ويعاد بيعه من جديد.

## 2- نتائج الثورة الصناعية والنظام الاقتصادي الرأسمالي.

أفرزت الثورة الصناعية نظاما اقتصاديا جديدا ألا وهو النظام الليبرالي (تكون فيه حرية المبادرة) أو ما يسمى بالنظام الرأسمالي (نتيجة ضخامة رؤوس الأموال)، وهو النظام السائد إلى يومنا هذا، منذ القرن 18 والذي أصبح نظام أحادي يهيمن على كل العالم (باستثناء دولتين) حيث يتميز هذا النظام بمجموعة من الخصائص.

### النظام الاقتصادي الرأسمالي

حدوث عملية التراكم لرأي المال لدى التجار والحرفيين في أوروبا وجمعهم للثروات عن طريق ممارستهم للنشاط التجاري والنشاط الحرفي، ساهم بشكل كبير في ظهور نظام آخر جديد سمي بالنظام الرأسمالي، تجلى في أولى مراحله بتراكم الرأسمال الآتي من الجارة وأطلق ليها بالرأسمالية التجارية، لتعرف بعد ذلك أوروبا نهضة صناعية كبيرة ساهمت في ظهور الشكل الثاني من الرأسمالية وهي الرأسمالية

الصناعية، لتصل وبفضل التطور الكبير الذي شهده العالم ككل الى آخر وأحدث أشكالها وهي الرأسمالية المالية والتي أصبحت فيها المؤسسات المالية والمصرفية القاعدة الأساسية للنشاط الاقتصادي العالمي. وعليه سيتم التطرق إلى هذا النظام الجديد الذي جاء بعد انهيار النظام الاقطاعي.

تميز النظام الرأسمالي بمجموعة من الخصائص:

أولا: خصائص النظام الرأسمالي

يتميز النظام الرأسمالي بمجموعة من الخصائص وتتمثل فيما يلي:

1- **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:** هي مسألة مقدسة وتشكل ركيزة النظام الرأسمالي، وفي ظل هذا النظام يقوم القانون بحماية الملكية الخاصة وكذلك حرية العمل والتصرف إلا أن هذه الحرية قد تكون مقيدة لتفادي بعض التجاوزات.

2- **حرية الإنتاج والاستهلاك:** يستطيع الماك لأي مورد اقتصادي استعمال هذا المورد في إنتاج ما يشاء من السلع والخدمات، وإنشاء ما يشاء من المشاريع، وأن صاحب قوة العمل يوجهها نحو المنة التي يريدها، كما أن صاحب الدخل يشتري ما يريد ويدخر المتبقي.

3- **الربع:** وهو المحرك والحافز الأساسي لسلوك الأفراد في الحياة الاقتصادية، فالفرد يسعى لتعظيم الربح والعمال يسعون لزيادة أجورهم وصاحب الملكية يسعى لزيادة الإيجار والمنتجون يسعون إلى رفع أسعار بضائعهم ومقابل كل ذلك يسعى المستهلكون كلهم إلى الحصول على سلع أكبر وبأسعار منخفضة.

4- **المنافسة والمكانة التي يحتلها المستهلك في السوق:** إن حرية الإنتاج والاستهلاك تقودنا مباشرة إلى المنافسة في السوق وان المستهلك هو الملك في السوق.

5- **نظام الأسواق والأسعار**: السوق هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون (العارضون) والمشترين (الطالبين)ففي السوق تتحدد الأسعار استنادا إلى هذا العرض والطلب في السوق، يتم توزيع عوامل الإنتاج بين القطاعات المختلفة فهو الذي يحدد من إنتاجه.

6- **المستحدث (المقاول)**: المقاول هو القلب النابض للنظام الرأسمالي والشخص الأساسي في العملية الإنتاجية، فالمقاول يملك رأس المال وله القدرة على قيادة المشروع وحسب "جون باتيست ساي" المقاول هو الشخص الأساسي في العملية الإنتاجية وهو المبدع والمبتكر. فمن هو هذا المبدع الاقتصادي؟ أحسن إجابة على هذا السؤال كانت للاقتصادي النمساوي جوزيف شمبيتر والذي اعتمد في ذلك على خمسة عناصر للإجابة على السؤال، فالمبدع الاقتصادي هو من:

- يصنع سلع جديدة أو يدخل تحسينات على المنتجات القائمة.
- وهو من يدخل طريقة جديدة في التنظيم والإنتاج والتسيير.
- وهو من يفتح أسواق جديدة.
- وهو من يبحث عن مصدر جديد أو بديل للمواد الأولية.
- وهو من يدخل تكنولوجيا جديدة.

7- **عدم التدخل الحكومي**: ينحصر دون الدولة في تأمين النظام العام والاستقرار اللذان يسمحان بممارسة الحريات المذكورة سابقا، إلا أننا نجد في الواقع أن هناك تدخل من قبل الدولة في الحياة الاقتصادية ووجود ذلك لاعتبارات أساسية وهامة وذلك لتأمين النمو والتشغيل ومحاربة التضخم، كما تتدخل الدولة أيضا في حالة الأزمات الاقتصادية المالية كما يقر ذلك الاقتصادي "جو مينارد كينز" عندما حدثت أزمة 1929م.

**التطور التكنولوجي**: إن وجود المنافسة والمضاربة بين المستحدثين في بداية عصر الثورة الصناعية أدى بهم إلى العمل بجهد كبير لتحسين المنتجات وتخفيض تكاليف إنتاجها بإدخالها عناصر آلية جديدة

ليستطيع أن يتحصل المنافسة بعرض السلع بأرخص سعر، لقد أصبح التقدم التقني والآلي من أهم مميزات هذا النظام.

## المحاضرة الخامسة: النظام الاشتراكي:

ظهرت في القرن 18 كمذاهب ومدارس مختلفة (تعمل على إحلال النظرة الجماعية على الفردية التي قام عليها النظام الرأسمالي) والمتمثل في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين في نشأتها:

1- مرحلة الاشتراكية المثالية: منذ أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية. وظلت هذه الأفكار في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين عبر العصور، حتى القرن 19 لتدخل الاشتراكية العلمية.

2- الاشتراكية العلمية: من خلال كارل ماركس، الذي وضع أسس الاشتراكية العلمية التي تهدف إلى تعويض مبدأ الرأسمالية ساند في ذلك الاضطهاد للطبقة الشغيلة في النظام الرأسمالي، حيث ظهرت كرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي، كانعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين في المجتمع هيمن فيها مذهب الاقتصاد الحر.

طبق هذا النظام منذ 25 أكتوبر 1917 بروسيا، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام اقتصادي سياسي واجتماعي في الاتحاد السوفياتي ثم انتقلت إلى مناطق أخرى بعد الحرب الالمية الثانية وما أصبح يطلق عليه بالمعسكر الاشتراكي.

**1-تعريف النظام الاشتراكي**: هو مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع وهو يهدف إلى

تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهو النظام الذي يتميز الدولة لعوامل الإنتاج (الملكية الجماعية) واتخاذ القرارات، مع جهاز تخطيط مركزي.

يعتمد النظام الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية رسم الأهداف وحصر الموارد.

يتم التخطيط بالشمولية والمركزية والإلزامية.

هيمنة الدولة على الاقتصاد. (دورها في العملية الإنتاجية والتوزيع).

## 2–أسس النظام الاشتراكي:

للنظام الاشتراكي عدة أسس وخصائص

1- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.
2- التخطيط المركزي (جهاز التخطيط بدلا من جهاز الأسعار أو الأسوق).
3- عدم وجود المنافسة التجارية.
4- إشباع الحاجات الجماعية (كل حسب طاقته وكل حسب حاجته)

## 3– عيوب النظام الرأس الاشتراكي.

- **انعدام الحرية الفردية:** فقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك، وفي اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الأشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط.
- **انخفاض إنتاجية العامل:** نتيجة إهمال الحوافز المادية إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف.

- **البيروقراطية المفرطة:** إن مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية، بالإضافة الى التعقيدات الروتينية وتعطيل الكثير من الإجراءات، وهذا يؤدي بدوره لتدني مستويات الإنتاجية.
- **عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي:** تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب التنبؤ بها ومواجهتها مواجهة سريعة وفاعلة، كما تؤدي الى تضييع الكثير من الفرص نتيجة البطء في اتخاذ القرارات.

وعليه يمكن الوصول إلى الخلاصة التالية:

إن جوهر الاشتراكية يتعلق بملكية وسائل الإنتاج وكيفية توزيع الناتج القومي المحقق، ورغم المبادئ التي يقوم ليها هذا النظام، فعن التطبيق العملي لهذه لمبادئ تم التأكد من وجود الكثير من العيوب حيث في أواخر القرن العشرين انهارت العديد من الدول الاشتراكية بسبب طغيان العيوب على المزايا فقد أثبت النظام الاشتراكي فشله على المستوى الإنساني لأنه قضى على الحريات وكرامة الإنسان وأباد أصول الأفراد، أما على المستوى الاقتصادي فأصبحت العدالة في التوزيع أمر مستحيل وحل محله الاستغلال الكامل.